ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

الحرب تخيّم على المفاوضات.. تشدّد واشنطن وثوابت طهران !

د. عدنان منصور

انتهت مفاوضات الجولة الثانية بين الولايات المتحدة وإيران التي استمرّت لأكثر من ثلاث ساعات، ونجمت عنها خطوط عريضة تشكل القواعد والخطوات الأساسية المقبلة للمفاوضات، مما يدلّ شكلاً على تقدّم نسبي في الحوار، بعد جولات سابقة صعبة من الخلافات المستحكمة.

في العمق، هناك تفاصيل مفصلية حاسمة، وخلافات جوهرية، وتباينات واضحة بين الجانبين، لم يتمّ التوصل إلى تجاوزها أو احتوائها بعد، والتي تدور حول مدى رفع العقوبات الاقتصادية عن إيران، وتحديد مستوى تخصيب اليورانيوم، اذ تريد أميركا فرض قيود مشدّدة على البرنامج النووي الإيراني، فيما طهران تتمسك وتؤكد حقها في التخصيب لأغراض سلمية بالإضافة إلى مسائل أمنية ضاغطة أخرى.

جاءت المفاوضات في جو مشحون بالتصعيد والتهديدات المتبادلة، ففي الوقت الذي تحشد فيه واشنطن أساطيلها الحربية وتعزز وجودها العسكري، أجرت طهران تدريبات عسكرية واسعة قرب مضيق هرمز.

الاتفاق على خطوط عريضة يعني أنّ الجانبين توصلا إلى عناوين أساسية يمكن البناء عليها في المفاوضات المقبلة، لكن هذا، ليس تفاهماً واتفاقاً شاملاً حول نص اتفاق نهائي، وآلية تنفيذه.

إنه بمثابة خريطة طريق يُبنى عليها، للشروع بعد ذلك في صياغة نص اتفاق بين الجانبين مستقبلا.

لا شك في أنّ خلافات عميقة حول مواضيع نووية وأمنية واقتصادية أساسية حساسة تنتظر التوافق حولها. إيران من جهتها تطالب برفع معظم العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها، فيما واشنطن تريد ضمانات قبل رفع القيود الواسعة عن طهران.

إذا كان الاتفاق على الخطوط العريضة يفتح مساراً دبلوماسياً، ويفسح مجالاً للحوار بعد جولات طويلة من الجمود، إلا أنه لا يضمن أن تتوصّل قريباً الولايات المتحدة وإيران إلى نص نهائي لمسودة الاتفاق، لأنّ مناقشة المسائل القانونية، والتقنية المتعلقة بالبرنامج النووي، ورفع العقوبات، ستجعل من المفاوضات أكثر صعوبة وتعقيداً.

الاتفاق على الخطوط العريضة، يشير إلى تهدئة تكتيكية لم تصل بعد إلى الهدف النهائي، الذي تركز عليه كلّ من واشنطن وطهران، إذ انّ الفجوة لا تزال عميقة بين البلدين.

الولايات المتحدة تصرّ على تحجيم البرنامج النووي إلى حده الأدنى أو وقفه نهائياً،

فيما إيران تريد رفع العقوبات وعدم التنازل عن حقها السيادي في تخصيب اليورانيوم .

إنّ التوصل إلى تفاهم مرحلي، مقابل تخفيف محدود للعقوبات، يعتي زيادة صادرات النفط الإيرانية، وانخفاض محدود في أسعار الطاقة، وخفض مستوى التوتر الأمني في المنطقة، وإنْ بقيت معادلة الردع قائمة.

أما إذا انهارت المفاوضات، فسيترتب عنها فرض الولايات المتحدة المزيد من العقوبات على إيران، وستؤدي إلى ارتفاع في أسعار النفط نتيجة المخاوف والمخاطر المرتبطة بمضيق هرمز، مما يشعل الاضطرابات في الأسواق العالمية، وفي ارتفاع حدة التصعيد والمواجهة العسكرية.

لكن ماذا عن موقف "إسرائيل" من المفاوضات النووية؟! مبدئياً، نتنياهو يعارض بالمطلق أيّ اتفاق نووي غير صارم، يترك لإيران بنية تحتية للتخصيب، بل يطالب بشراسة، تفكيكاً واسعاً للقدرات النووية الإيرانية الحساسة، كأجهزة الطرد المركزي، ومخزون كمية اليورانيوم. كما يريد إدراج برنامج الصواريخ، وسياسة إيران في المنطقة ضمن أيّ صفقة! لذا يريد نتنياهو اتفاقاً متشدّداً للغاية، يبعد إيران بالكامل عن السلاح النووي، مع إبقاء الخيار العسكري مفتوحاً وعامل ضغط، على أن تحتفظ "إسرائيل" بحرية التحرك العسكري إذا ما شعرت بأيّ تهديد مباشر موجه ضدها.

ترامب الذي يبحث عن صفقة أفضل، معززة بضغوط اقتصادية واسعة، وعقوبات قصوى، فهو يريد اتفاقاً نووياً أشدّ من الاتفاق السابق الذي تمّ في عهد أوباما عام ٢٠١٥.

ترامب يميل إلى معالجة الملف النووي أولاً، لينتقل بعدها إلى معالجة الملفات الأخرى. إنه يريد اتفاقاً نووياً مرضياً للولايات المتحدة ولـ "إسرائيل" لتسويقه في الداخل الأميركي، والترويج له، على اعتبار أنه إنجاز كبير حققه دون الانخراط في عملية عسكرية مكلفة، مع الحفاظ على الردع، وجعل الخيار العسكري هدفاً جاهزاً حين تدعو الحاجة.

ترامب يريد تحقيق إنجاز تفاوضي واضح ليرضي قاعدته الجمهورية، ويثبت بالتالي فعالية سياسته المتمثلة بالضغوط القصوى، دون الانزلاق إلى حرب قد تأخذ الكثير من رصيده الشعبي. لذلك يريد صفقة قوية مع إيران قابلة للتطبيق، بدلاً من اللجوء إلى خيار عسكري واسع، فيما نتنياهو يتعامل مع ملف البرنامج النووي الإيراني، كتهديد وجودي مباشر لكيانه، لا كملف تقني تفاوضي، ويرى أنّ اتفاقاً نووياً سيترك لإيران قدرة على التخصيب، ما يجعل "إسرائيل" تنظر إليه كخطر استراتيجي مؤجل. لذا يريد نتنياهو ضمانات أمنية طويلة الأمد، حتى لو أدى به الأمر إلى عرقلة المفاوضات وما قد ينجم عنها من اتفاق منتظر. لذلك تتأهّب "إسرائيل" وتتحرك منفردة ضدّ البرنامج النووي، إذا ما لجأت واشنطن إلى صفقة لا تلبّي شروط نتنياهو. الجدير هنا معرفة مدى مستوى التنسيق بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" في هذا المجال، وعما إذا كان يوجد ضوء أخضر أميركي أو رفض صريح لأيّ عمل عسكري قد تقوم به "إسرائيل"، في حين يعتبر نتنياهو، أنّ الاحتفاظ بخيار الضربة الوقائية، هو جزء من عقيدة الأمن القومي الإسرائيلي! لذلك يشنّ حملة علنية ضدّ أيّ اتفاق نووي مع إيران، ويتخذ موقفاً معارضاً للمفاوضات مثل ما فعل عام ٢٠١٥ عند توقيع إيران الاتفاق النووي مع المجموعة ٥+١.

نتنياهو لن يتردّد في تحريك اللوبيات اليهودية والصهيونية داخل الكونغرس، والبيت الأبيض، وتسريب معلومات استخبارية خطيرة لرفع سقف شروطه.

في إيران، تفاعلت الأوساط السياسية والإعلامية بشكل محدود مع جولة المفاوضات الثانية في جنيف، حيث لم تلمس هذه الأوساط أيّ فعل إيجابي من الجانب الأميركي لتبديد عدم الثقة عند القيادة الإيرانية. إذ في الوقت الذي تقدّم المفاوض الإيراني بجملة اقتراحات يبدّد فيها القلق الأميركي حيال البرنامج النووي، ومنها وضع آلية واقعية لرفع العقوبات، لم يصدر عن الجانب الأميركي تقييم واضح لنتائج هذه الجولة من المفاوضات، ما عدا تصريحات مبهمة لا ذكر للعقوبات فيها، ولا لطبيعة وهدف الحشود العسكرية، ولا لأيّ مؤشرات إيجابية تقدّمت بها واشنطن!

مخاض المفاوضات عسير، حيث تبقى كلمة الفصل لواشنطن لجهة ما إذا كانت تريد فعلاً اتفاقاً يرضي الطرفين، أم أنها تريد إجهاض الاتفاق عمداً من خلال شروط تعجيزية لا يمكن لطهران أن تقبل بها لا من قريب ولا من بعيد! إنّ رفض إيران لشروط واشنطن التعجيزية، تجعل ترامب يندفع إلى الخيار العسكري الذي يلحّ عليه نتنياهو، بمعزل عن النتائج المدمّرة للمنطقة، والتداعيات السلبية على اقتصادات دول العالم كلها.

رغم ما ينتظر واشنطن وطهران من مفاوضات لاحقة، فالمعطيات تشير إلى انّ ترامب بشروطه يعرقل الحلّ، ليضع المسؤولية على إيران، ويعطي لنفسه وللولايات المتحدة أمام العالم "مبرّراً" لشنّ هجوم عسكري واسع النطاق على إيران، يريد منه فرض قراره بالقوة، بعد أن عجز عن انتزاعه عن طريق الضغوط السياسية، والعقوبات الاقتصادية الخانقة.

فلتتحضّر المنطقة للحرب، إلا أذا طرأت معجزة في اللحظات الأخيرة، وهذا أمر مستبعد نظراً لما يكنّه ترامب للنظام الإيراني من عداء وكراهية شديدين. إنه يخيّر إيران بين الرضوخ لمطالبه التعجيزية سلماً، أو بهجوم عسكري كبير عليها. جواب طهران حاسم وهي صمّمت على مواجهة أيّ عدوان بكلّ قوة وبروح وطنية عالية.

إسرائيل إلى ما قبل العام ١٩٧٨

ناصر قنديل

لم تعد تخفي "إسرائيل" أنها لا تقيم اعتباراً لاتفاق وقف إطلاق النار ومن خلفه القرار ١٧٠١، وقد قال وزير الحرب في حكومة الاحتلال يسرائيل كاتس كلاماً واضحاً كذّب مزاعم وأزعج كل الذين روّجوا إلى أن احتفاظ "إسرائيل" بالتلال اللبنانية هو جزء من اتفاق وقف إطلاق النار الذي لا يلزم "إسرائيل" بشيء قبل نزع سلاح المقاومة، فقال كاتس إن الاتفاق لا يمنح "إسرائيل" ذلك لكنها فرضته بالقوة وحظيت بدعم أميركي بما يكفي بالنسبة لها للبقاء، كما أن "إسرائيل" لم تعد تقيم حساباً لاجتماعات الميكانيزم وترتيبات الجيش اللبناني جنوب الليطاني، وهي لذلك غير معنية بكل المناشدات الأوروبية لمراعاة صورة الجيش اللبناني بعيون مواطنيه خلال العمليات الإسرائيلية في منطقة عمليات الجيش، ولا تخفي "إسرائيل" نواياها عندما تتاح لها الفرصة لاجتياح منطقة عمليات الجيش واليونيفيل وربما بعد رحيل اليونيفيل يكون الوضع صار ملائماً لذلك، كما أن "إسرائيل" ليست متحمسة للانتقال الى التفاوض السياسي الذي يظن كثيرون أنه هدف أميركي إسرائيلي بذاته، بينما تتصرف "إسرائيل" على أساس أن وظيفة هذا التفاوض هي تكريس اقتطاع جزء من الأرض اللبنانية ومساحة من الامتيازات في المياه والأجواء اللبنانية وأن مثل هذه الشرعية لن تجرؤ سلطة لبنانية على منحها إلا بعد إنهاء سلاح المقاومة، وهذا ما لن تفعله أي سلطة في لبنان وعلى "إسرائيل" فعله أولاً وبعدها تفكر بالخطوة التالية، التي ربما تكون التوسّع الجغرافي نحو نهر الليطاني، والتفاوض من بعدها على اتفاق بمقاس يناسب تطلعات "إسرائيل" لخمسين عام قادمة.

تتصرف "إسرائيل" على جبهة لبنان وفق المعادلات التي كانت تعتمدها قبل العام ١٩٧٨ وصولاً إلى العام ١٩٨٢، حيث توجد قوى مناوئة لـ"إسرائيل" فلسطينية ولبنانية، مع فارق النسب بينها وتغير هيكلية هذه القوى، ولذلك فإن على "إسرائيل" ملاحقة هذه القوى وتدمير بنيتها التحتية وصولاً إلى العاصمة بيروت، التي كانت تتعرض للقصف بشكل مفاجئ وكانت منطقة الفاكهاني عرضة دائماً لغارات غالباً ما تنتهي بإسقاط أبنية كاملة، وقتل عائلات برجالها ونسائها وأطفالها، وتتحدّث عن استهداف قيادي في منظمة فلسطينية، في ظل مناخ سياسي لبناني تمّ ترويضه لقبول فكرة أن ما تفعله "إسرائيل" ناتج عن وجود مسلح مناوئ لـ"إسرائيل" عاجز عن الرد وعن فعل ما يسبب الأذى لـ"إسرائيل"، ما ينتج عنه من جهة عدم الشعور بالحاجة لفعل شيء أو مطالبة الدولة بفعل شيء رداً على الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة، ومن جهة موازية تعاظم التيار المنادي بتحييد لبنان عن القضية الفلسطينية، وبالحد الأدنى إنهاء الوجود الفلسطيني المسلح، وهو ما قامت به "إسرائيل" في اجتياح عام ١٩٨٢، وقد تم وسط مشاركة من فريق لبناني وقبول فريق لبناني آخر وعدم ممانعة من فريق لبناني ثالث، قبل أن يثبت للبنانيين أن إسرائيل جاءت لتبقى لا لتخرج السلاح الفلسطيني وحسب، ويبدأ بعض المقاومين برسم مسار جديد أخذ بالتعاظم على إيقاع ديمومة الاحتلال واتساع جرائمه.

يجري الآن شيء شبيه، في الحساب الإسرائيلي، وفي بعض الحسابات اللبنانية، لكن المشكلة التي تواجه حسابات الفريقين اللبناني والإسرائيلي، هي أن السلاح المزعج يعود لفريق لبناني محتضَن من شريحة شعبية واسعة، أثبت مع بيئته إنه قادر على قلب الطاولة، وهو السلاح ذاته وهي البيئة ذاتها، وفقاً لتجربة التحرير عام ٢٠٠٠ والمواجهة عام ٢٠٠٦، بمقدرات أقلّ وشعبية أقلّ، وهو السلاح ذاته وهي البيئة ذاتها وفقاً لتجربة انتفاضة ٦ شباط ١٩٨٤، ورغم التقدير العالي لحكمة القيادة ومحاولتها احتواء الاحتقان المتعاظم في بيئة مناصري المقاومة، يجب الاعتراف بأن حال غليان غير مسبوقة تجتاح هذه البيئة منذ شهور، وبعدما كان هناك تسليم بصواب خيار قيادة الثنائي بالوقوف وراء مؤسسات الدولة، صار الغضب من مؤسسات الدولة ورموزها في مراحل أقرب إلى الانفجار، والمطالبة بالرد على الاعتداءات مهما كانت التكلفة بدأت تكتسب المزيد من الشعبية، والكلام الذي يتردّد بعد كل مجزرة ماذا تنتظر، إنهم يقتلوننا ويقتلون قادة وكوادر وشباباً ويبيدون أسراً كاملة ونحن نتفرج ونعد شهداءنا بلا أن نفعل شيئاً؟

هذا المقال ليس دعوة للردّ ولا دعوة للانقلاب على العلاقة مع مؤسسات الدولة، بل دعوة للانتباه إلى أن هناك شيئاً يتغير بسرعة، لا يمكن إنكاره ولا تجاهله، وعلى سبيل المثال، الجنوبيون والبقاعيون المتعاطفون كثيراً مع ما حلّ بأبناء طرابلس من كارثة مع تساقط الأبنية المتصدعة، يتساءلون لماذا لم يقف الوزراء والرؤساء مرة دقيقة صمت مرة واحدة عن أرواح شهدائنا، ولماذا لا يجدون مالاً بتخصيصه لإيواء مهجرينا الذين دمرت بيوتهم ويبيت كثيرون منهم في سياراتهم؟

الكل يجب أن يخشى انفجار هذه المشاعر التي لا تزال إلى اليوم همساً مكبوتاً، لكنها في لحظة قد تصبح صراخاً غاضباً، والسؤال ماذا ننتظر لنبدأ بالاعتراف بأننا أمام "إسرائيل" التي تنفذ خطة التمهيد لاجتياح جديد للبنان ونحو بيروت أيضاً، وماذا ننتظر لنناقش كيف نتصرّف دولة ومقاومة وسياسيين ونخب تدّعي روح المسؤولية الوطنية؟ ومتى يمكن للدولة أن تضع استراتيجية للدفاع الوطني إذا لم تفعل ذلك في مثل الحالة التي نعيشها اليوم والتي قد تصبح خطراً وجودياً غداً؟

مجلس لتحقيق السلام أم مجلس لفرض الاستسلام؟

حسن حردان

انعقد في واشنطن، قبل يومين، ما يسمّى بـ "مجلس السلام"، الأداة التنفيذية الأبرز لرؤية إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب لمستقبل قطاع غزة ما بعد الحرب.. ويشترط ترامب اي خطوة لإعادة إعمار قطاع غزة بنزع سلاح المقاومة وتدمير أنفاقها، وهي أهداف إسرائيلية فشل جيش الاحتلال في تحقيقها، على الرغم من قدراته العسكرية التدميرية الهائلة التي استخدمها في شنّ حرب تدمير وإبادة نازية في قطاع غزة على مدى عامين.

لقد تمّ في هذا الاجتماع الإعلان رسمياً عن تشكيل "قوة الاستقرار الدولية"، بقيادة الجنرال الأميركي جاسبر جيفرز، وأكدت خمس دول إرسال قوات للمشاركة فيها، وهي (المغرب، إندونيسيا، كازاخستان، كوسوفو، ألبانيا)، على ان يصل عديد القوة إلى ٢٠,٠٠٠ جندي.

أولاً: الإعمار مقابل نزع سلاح المقاومة

اتسمت مقاربة ترامب بالربط بين الدفع المالي والنتائج الأمنية:

١ ـ إجمالي التعهّدات: أعلن ترامب عن جمع ٧ مليار دولار من ٩ دول (أبرزها الإمارات، قطر، السعودية، والكويت)، بالإضافة إلى تعهّد أميركي بمبلغ ١٠ مليار دولار لدعم أعمال المجلس.

٢ ـ شرط نزع السلاح: وقع ترامب وثائق التمويل مع تشديده على أن "لا إعمار دون نزع سلاح حماس وفصائل المقاومة بالكامل". ووصف هذا المسار بأنه "استثمار في الاستقرار".

٣ ـ القاعدة العسكرية: تتوارد تقارير تقنية عن خطط أميركية لبناء قاعدة لوجستية وأمنية داخل القطاع (تتسع لـ ٥,٠٠٠ جندي) لضمان الإشراف المباشر على توزيع المساعدات ومنع إعادة التسلح.

ثانياً: هل من الممكن تحقيق ربط الإعمار بـ"نزع السلاح"؟

هذا الطرح يواجه تحديات وعقبات كبيرة تجعل تحققه صعباً جداً على أرض الواقع للأسباب التالية:

ـ تعقيد التضاريس والأنفاق: تجربة الحرب الأخيرة أثبتت أنّ نزع السلاح بالكامل من فصيل مقاوم متجذر كحماس ليس مجرد قرار سياسي، بل هو عملية عسكرية معقدة جداً لم تنجح قوات الاحتلال في تحقيقها، رغم القدرات العسكرية التدميرية الهائلة التي استخدمتها.

ـ غياب البديل الأمني المقبول: لكي يتمّ نزع السلاح، يتطلب وجود قوة بديلة (دولية أو عربية أو سلطة فلسطينية متجددة) تقبل إدارة غزة وتضمن الأمن، وهو أمر ترفضه معظم الأطراف العربية دون وجود أفق سياسي واضح للدولة الفلسطينية.

ـ الموقف الإسرائيلي: حتى لو تمّ نزع السلاح، فإنّ اليمين الإسرائيلي الحاكم حالياً يرفض "إعادة الإعمار" التي قد تقود لسيطرة فلسطينية قوية، ويفضل عودة السيطرة الأمنية الإسرائيلية المباشرة على قطاع غزة.

ثالثاً: معادلة السلاح مقابل الحقوق الوطنية،

تطرح حماس وبقية حركات المقاومة معادلة مقابلة وهي: السلاح مقابل إعطاء الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وهنا يكمن جوهر الصراع مع رؤية ترامب:

ـ التناقض الجذري: ترامب يريد "الأمن أولاً ثم الاقتصاد"، بينما حماس وبقية الفصائل والشارع الفلسطيني يطالبون بـ "الحقوق الوطنية والسياسية أولاً كضمانة للأمن".

ـ الدولة الفلسطينية: في ولايته الأولى، طرح ترامب "أشباه دولة" أو حكم ذاتي محدود، بينما المعادلة الفلسطينية الحالية بعد أحداث أكتوبر تصرّ على دولة كاملة السيادة، وهو ما لا يبدو أنّ إدارة ترامب مستعدة للضغط على "إسرائيل" لتنفيذه.

من هنا فإنّ ربط إعادة الإعمار بنزع السلاح في ظلّ وجود "معادلة المقاومة" غير قابل للتحقق، ما لم يحدث تحوّل دراماتيكي في موازين القوى أو يقدّم ترامب صفقة تتضمّن اعترافاً سياسياً بدولة فلسطينية، وهو أمر مستبعد وفقاً لتاريخه. لذلك من المرجح أنّ ترامب سيحاول الضغط عبر الوسطاء الإقليميين (مصر، قطر، والسعودية) لفرض صيغة أمنية هجينة تضمن وقف إطلاق نار طويل الأمد وإدخال المساعدات، دون حلّ نهائي لمسألة السلاح أو الدولة الفلسطينية.

خلال عام.. أكثر من ٣٠ ألف هجوم تصيّد إلكتروني في كيان العدو

أعلن ما يُسمّى «الجهاز الوطني للأمن السيبراني» في كيان العدو عن تسجيل أكثر من ٣٠ ألف محاولة تصيّد إلكتروني خلال العام الأخير، في ارتفاع غير مسبوق يعادل سبعة أضعاف ما سُجّل في العام السابق.

وبحسب ما أورده موقع «إسرائيل نيوز ٢٤»، فإن هذه العمليات تقوم على انتحال صفة جهات رسمية أو معروفة عبر الإنترنت بهدف سرقة معلومات حساسة من المستخدمين.

وأوضح الجهاز أنه يعمل على حظر الروابط الضارة بشكل متواصل، بمعدل مرة كل ست ساعات تقريبًا، لمنع تعريض المستوطنين الصهاينة للخطر. وتشير المعطيات إلى أن الهجمات تركز بشكل أساسي على سرقة بيانات الدخول مثل أسماء المستخدمين وكلمات المرور، إضافة إلى تنزيل برمجيات خبيثة والاستيلاء على بيانات بطاقات الائتمان. كما لوحظ أن المهاجمين باتوا يستخدمون أدوات تعتمد على الذكاء الاصطناعي لتخصيص الرسائل الاحتيالية وتوجيهها إلى فئات محددة لزيادة فعاليتها.

وفي هذا السياق، تلقّى مركز الطوارئ «١١٩» التابع لهيئة السايبر نحو ١٤ ألف بلاغ من مستوطنين حول محاولات تصيّد. كما تعمل الهيئة بالتعاون مع منصة "Scan My SMS" التي تتيح فحص الروابط المشبوهة وتحويل الروابط الضارة تلقائيًا إلى الجهات المختصة.

ولم تقتصر التهديدات على سرقة بيانات المستخدمين، إذ كشفت الهيئة عن رصد محاولات للتأثير على الوعي العام، تمثلت في تضخيم الهجمات، وتسريب معلومات شخصية، ونشر معلومات مضللة عبر الشبكات الاجتماعية. وخلال العام الأخير تم تحديد ٧٦٥ ملفًا مرتبطًا بتسريبات معلومات في الفضاء السيبراني «الإسرائيلي»، إضافة إلى ٧٢٦ منشورًا على مواقع التواصل الاجتماعي يتباهى بهجمات داخل «إسرائيل»، و٣٤٠٤ تقارير عن محاولات هندسة وعي وتأثير.

أما الجهات الأكثر تعرضًا لانتحال الهوية في رسائل التصيّد خلال عام ٢٠٢٥، فقد تصدّرها «شارع ٦» بنسبة ١٩,٥ في المئة، تليه البنوك وشركات الائتمان بنسبة ١٢ في المئة، ثم «بريد إسرائيل» بنسبة ١٠ في المئة، وسلطة الضرائب بنسبة ٣,٢٥ في المئة، وأخيرًا شركة «إلعال» بنسبة ٣ في المئة.

ودعا «الجهاز الوطني للأمن السيبراني» المستوطنين إلى توخي الحذر، وعدم الضغط على الروابط المرفقة بالرسائل المشبوهة، وعدم إدخال معلومات شخصية عبر روابط تصل من خلال الرسائل أو البريد الإلكتروني، والتأكد من أي عرض أو طلب دفع عبر الدخول مباشرة إلى الموقع الرسمي للجهة المعنية. كما شدد على أهمية فحص الروابط المشبوهة عبر منصة "Scan My SMS" والإبلاغ عن أي حالة اشتباه.